

## رسالة ملكية الى المشاركين في أشغال المؤتمر الإقليمي حول التربية على حقوق الإنسان في الدول العربية

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 29 شوال 1419هـ الموافق 17 فبراير 1999م، رسالة إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الإقليمي حول «التربية على حقوق الإنسان في الدول العربية» الذي نظمته وزارة المكلفة بحقوق الإنسان، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، وبمعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للنسبة.  
انطلقت بالرياض وذلك الملك الحسن الثاني .  
وقبها يلي نص الرسالة الملكية التي تلاه السيد محمد الكحاني مكلف بهمة بالديوان:

الحمد لله وحده .

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

السيد المدير العام لليونسكو،

أصحاب المعالي والسعادة،

أبها العادة والسيدات،

يسعدنا أن نرحب بكم على أرض المملكة المغربية وأن نعرب لكم عن  
اعتزازها باحتضان هذا المؤتمر حول موضوع التربية وحقوق الانسان الأول من  
ترعه في العالم العربي والذي نحيطه ببالح عنايةنا وسامي وعایتنا تعبيراً  
من جلالتنا عن الاهتمام الكبير الذي ما فتئنا نوليه لشؤون التربية والحقوق  
الانسان باعتبارها أساس المقومات الحضارية التي يبنى عليها حاضر  
ومستقبل أبنائنا وأمتنا والإنسانية جمعاء.

وإننا إذ نرحب بالسادة المشاركين في هذا المؤتمر وفي مقدمتهم المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والوزراء الممثلون لحكومات الدول العربية المشاركة، فنأمل أن يكون ترسيخنا لحقوق الإنسان في مملكتنا ومساندتنا لجهود المنظمات الدولية الرامية إلى تفعيل ممارسة تلك الحقوق، بمثابة دعم معنوي يحث جمعكم المبارك هذا على بلورة إعلان عربي يسهم بالخط الأوفر في تعميق الوعي بحقوق الإنسان وتخليق الأجيال الصاعدة بقيمتها النبيلة.

وما الاستجابة التي لقيتها الدعوة لهذا المؤتمر إلا دليل على اهتمام الدول العربية بمشروع التربية على حقوق الإنسان كمطمح حضاري يستمد مقوماته من التراث العربي والقيم المشبعة للدين الإسلامي الحنيف الذي من أهم مقاصد شريعته السمحة تجاوز المفهوم الضيق للحق إلى التكريم الإلهي الشامل للإنسان انطلاقاً من قوله تعالى: «ولقد كرّمنا بني آدم».

ونعنتهم هذه المناسبة لتجدد إكبارنا وتفيدنا البالغ لإقدام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على تخصيص العشرة الحالية للتربية على حقوق الإنسان لتحفيز الدول والحكومات والمجتمعات على إعطاء هذا الموضوع الأولوية التي يستحقها. كما يسعدنا أن تنوء بالجهود القيمة التي قامت بها المندوبية السامية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان ومنظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لتابعة هذا القرار والمساعي التي مازالت تراصها من أجل حسن تنفيذ برتيرة متسارعة في مختلف أقطار المعمور.

حضرات السيدات والسادة.

لقد اخترنا لمملكتنا نظام الديمقراطية والتشبيث بحقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً، وكرّمنا ذلك في ديباجة دستور المملكة وفي تشريعاتنا ومراقبتنا ومنها المصادقة على المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق

الإنسان سيرا على نهج والدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس، الذي أصدر نغمة الاستقلال ظهره جد متقدمة عن الحريات العامة وتنظيم ممارستها وحرصا منا على بناء دولة الحق والقانون وتوسيع صلاحيات مؤسساتها وهيكلها التي آلينا على أنفسنا تحصيلها وتفعيلها في تناسق تام إيماننا منا بأن هذه المؤسسات وهذه الهياكل هي نواة الشرايين للممارسة الديمقراطية، وبأن ترسيخ النهج الديمقراطي في الحياة اليومية وفق منهج دؤوب ومتبصر لا ينفصل عضويا عن تخليق المواطنين بشقافة حقوق الإنسان وإكسابهم الوعي بقيمتها.

لقد سرنا في هذا المنحى ونحن منشغولون بقيم حضارتنا العريقة وتراثنا الثقافي والروحي متفتحين على مكتسبات التجارب الإنسانية اقتناعا منا بأن الاندماج في الكونية يجب أن يتم من خلال الحفاظ على الذاتية الثقافية كعصر إغناء للتراث الإنساني، وهذا من شأنه أن يحمينا السقوط في غطية تفقد الأفراد والشعوب هويتهم وتجعلهم مجرد منفعلين بمحيطهم غير فاعلين فيه.

ذلكم أن حقوق الإنسان ليست حكرا على ثقافة أو حضارة دون أخرى، بل هي نتاج سبر تاريخي إنساني متنوع الروافد والمشارب والثقافات . وإذا كانت الإنسانية تطمح باستمرار إلى مزيد من العدل والتسامح والحرية، فإن التشجيع بمبادئ حقوق الإنسان واحترامها والنهوض بها بشكل أحد المقومات الأساسية للوصول إلى هذا المبتغى . وبقدر ما نعاين للأسف الشديد انتشار مظاهر العنف والتعصب والعنصرية والفقر والامية بقدر ما ندرك أن تحقيق هذه الآمال الكبيرة يقتضي مواصلة العمل الجاد والمتواصل والتعاون بين الدول والمجتمعات لما فيه خير الإنسانية.

لقد عرفت قواعد القانون الدولي تطورا كبيرا لحماية حقوق الإنسان

والنهوض بها منذ إنوار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإذا كانت القوانين والآليات والمؤسسات ضرورية لضمان حقوق الأفراد والجماعات فانه ما يزال أمامنا ما نعتبره البناء الحقيقي الذي يجب أن يقام على تلك القواعد ألا وهو جعل حقوق الإنسان تمارس من لدن الأفراد بوزن ذاتي والتزام أخلاقي ووعي بالمسؤولية .

وما لا شك فيه أن التربية على حقوق الإنسان، أي تنشئة الأجيال المساعدة على أساس التخلق بقيم تلك الحقوق والإيمان بها هو السبيل الموصلة الى تحقيق ما نتوخاه من تفعيل تلك الحقوق والتقدير بقيمتها أخذاً بعظاءه. وهناك تكمن الأهمية القصوى لمؤتمرنا لأنه يستهدف تدارس ما يمكن أن تقوم به المؤسسة التربوية في مجتمعاتنا العربية في مجال تنشئة راعية بمعاني حقوق الإنسان ووضع الخطط الملائمة لتكوين المواطنين وهم بعد في طور التعليم والتكوين التربوي على روح احترام الحقوق وتعاطيها في نوازن والتزام .

ومن المعلوم لديكم أن إدماج حقوق الإنسان في التعليم الجامعي بكليات الحقوق قد غدا مكوناً شائعاً في كثير من الجامعات العربية. ولكن التجربة أثبتت أن تخليق المواطن تربيها بتنشئته على قيم تلك الحقوق يجب أن يبدأ في المرحلة المتقدمة والأساسية من التعليم.

وفي هذا السياق حرصنا دائماً على توجيه حكوماتنا نحو العناية بحقوق الإنسان وإدماج مفاهيمها ضمن مناهج التربية ونحن سعداء أن نرى البرنامج الوطني للتربية وفق حقوق الإنسان الذي تسهر عليه الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية، يسير في الاتجاه الذي رسمناه ونحور الغاية التي نتطلع اليها، وهي أن نرى مجتمعنا المغربي يتفاعل مع تراثه الحضاري وعقيدته الدينية في انسجام وتكامل مع تفتحها على معطيات

الحضارة الإنسانية العصرية وما فيها من آليات وأنظمة تكريس حقوق الإنسان وتدعم كرامته.

كما نعتقد أن إسهام الدول العربية ينبغي أن يكون ثروة جارية يحتذى في هذا السياق لما لها من تراث حضاري غني بثقافة حقوق الإنسان. ولنا اليقين في أن جيلاً عربياً جديداً منشعباً بهذه الثقافة متفتحاً على ما يزيدها عمقاً وتنظيماً سيحكن عالمنا العربي من أن يتبوأ المكانة اللائقة بتاريخه وقيمه المثلى وتحقيق تطلعاته إلى حياة كريمة ماضية بفعالية وبأوفر الحظوظ في حضارة عالمنا وتقدمه .

أعانكم الله ووفقكم لإنجاز ما تطمحون إليه من خلال هذا المؤتمر من نتائج يمكن الانطلاق منها لبناء مستقبل آمن ورغيد لأجيالنا الصاعدة.  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.